

السياسات الثقافية في ليبيا

إعداد: ريم إبراهيم

التمهيد

شكّل الإعلام في ليبيا أول ملامح التحرك الثقافي منذ عهد الحكم العثماني وانتشرت الصحافة المحلية منذ عام 1866 ولعبت دوراً مهماً في نشر الوعي السياسي وتعزيز الهوية الوطنية في الفترة بين عامي 1908 و1911. انتشرت بعض الدوريات والصحف التي تصدر عن السلطات العثمانية بطرابلس بالعهد العثماني الثاني (1865-1911) واختصت بنشر القرارات والإعلانات والإحصائيات الرسمية للحكومة العثمانية، وكانت أول الصحف الليبية ظهوراً هي صحيفة طرابلس الغرب التي كتبت بالعربية و صدر أول عدد لها عام 1866 و هي صحيفة رسمية تتبع للسلطة العثمانية في ليبيا استمرت في الصدور لمدة 44 عاماً حتى بداية الاحتلال الإيطالي، أشرف على تحريرها عدة شخصيات ليبية من مثقفين و أدباء و مؤرخين¹. أدى صدور قانون المطبوعات عام 1907 بعد عودة دستور عام 1877 إلى العمل بفضل جهود حزب الاتحاد والترقي إلى تشجيع حركة النشر و الطباعة و ازدهرت الصحافة الليبية بعودة و استمرارية بعض الصحف المحلية مثل صحيفة الترقى التقدمية و ظهور عناوين صحف جديدة، و وصل عدد الدوريات إلى 14 دورية بالسنوات الأخيرة للحكم العثماني.

وعلى عكس ذلك شهدت فترة الاحتلال الإيطالي ركوداً ثقافياً وفكرياً بالبلاد فيما عدا ما أنتجه الاحتلال من دوريات صحفية لاتينية و معمار روماني و مدارس إيطالية حديثة و خدمات صحية مجانية تروج لثقافة المستعمر و تشجع لانتشار الجالية الإيطالية بالبلاد في حين توقفت جميع الدوريات العربية عن الصدور في فترة الاحتلال الإيطالي بعد صدور قرار ملكي لتنظيم المطبوعات يأمر بوقف الدوريات المحلية الليبية. بعد قيام الجمهورية الطرابلسية التي تتبع لإدارة الحكومة الإيطالية عادت حركة الطباعة و النشر لإقليم طرابلس و برقة، حيث انتزعت بعض الحقوق المدنية و خاصة حرية الصحافة بجهود من حزب الإصلاح الوطني، رغم ذلك حوربت بعض الصحف لكونها تنشر الوعي السياسي بين المواطنين و تحرض ضد الاستعمار الإيطالي. أسس النادي الثقافي بينغازي كملتقى سياسي يجمع بين مفكرين ليبيين و أصدرت دورية "الوطن" عام 1920، غير أنه تم إيقافها من قبل المستعمر لتأييدها لاستقلال برقة. ساهمت المطابع الخاصة في ذلك الوقت في ازدهار حركة النشر من دوريات و صحف و مخطوطات و منشورات سرية عمت حركة النضال الليبي ضد الاحتلال الإيطالي، غير أن حكومة الاحتلال قاومت الحركة الصحافية بتعسف و صرامة مما أدى إلى توقف جميع الدوريات الداعمة لحركة الجهاد الليبي. ساهمت مدرسة الفنون و الصنائع الإسلامية التي أسست عام 1895 أثناء العهد العثماني في طرابلس بتعليم الحرف اليدوية و خصوصاً الطباعة لطلابها الليبيين، مما دعم حركة النشر الخاصة أثناء الاحتلال الإيطالي رغم قرارات توقيف عمل المدرسة الصادرة عن الاحتلال التي عرقلت استمراريتها حتى عادت للعمل عام 1922 بقرار من الحكومة الإيطالية. تولى الحزب الإيطالي الفاشستي الحكم في إيطاليا عام 1922 و أطلق حملة عسكرية عنيفة على ليبيا و سياسة أكثر صرامة، ألغيت كافة المواثيق التي ضمنّت بعض الحقوق المدنية للمواطنين الليبيين و منها حرية الصحافة، فأصبحت الصحافة بالبلاد أداة للترويج لسياسة الحزب الفاشستي و اقتصرت حركة الطباعة و النشر على الدوريات الإيطالية، في تركيز على نشر الثقافة الإيطالية و إلغاء تام لأي حركة فكرية أو ثقافية ليبية، و يصف د. عمر الشيباني السياسة الثقافية للاحتلال الإيطالي كالتالي: "إيطاليا لم تكن مهتمة بنشر الثقافة العربية الأصلية في ليبيا و لا بتثقيف الليبيين الثقافة الحقة التي توسع مداركهم و تعرفهم بمشاكل مجتمعهم الليبي و مشاكل أمتهم العربية الإسلامية

¹ أسماء مصطفى الأسطى، الصحافة الليبية دراسة حصرية تحليلية و بيبليوغرافية، مجلس الثقافة العام، 2008

و قضايا العالم الذي يعيشون فيه و تنمي لهم روح الالتزام نحو قضايا مجتمعهم و أمتهم. فكانت الثقافة التي اهتمت إيطاليا بنشرها في ليبيا: إبراز ثقافتها و حضارتها و مظاهر قوتها و جوانب القوة في تاريخها و نشر لغتها و فكرها السياسي. و كان تثقيف الليبيين في نظرها غزو عقولهم و تنمية حهم و ولائهم و إخلاصهم لإيطاليا.² سمحت الحكومة الإيطالية في فترات محددة بظهور بعض ملامح الثقافة الإسلامية، حيث انتشرت المدارس القرآنية الأهلية و بعض نشاطات الطرق الصوفية، و قامت ببناء بعض المساجد بعد عام 1935 و أسست إدارة الأوقاف المدرسة الإسلامية العليا بطرابلس عام 1935 التي ضمت مناهج في الفقه الإسلامي و الإجراءات القضائية. دعمت السلطات الإيطالية بعض من مطبوعات اليهود الليبيين بطرابلس حيث انتشرت عدد من الدوريات العبرية و الإيطالية بإدارة يهودية إيطالية و خصصت بعض الدوريات الإيطالية الحكومية صفحات باللغة العربية لدعم الحركة الصهيونية³، و برزت بعض النشاطات الثقافية اليهودية و مدارس تعليم اللغة العبرية و حركة صحفية يهودية خصوصاً بعد انتشار الجالية الإيطالية اليهودية المهاجرة إلى ليبيا أثناء الغزو الإيطالي. بالمجمل اتسمت المرحلة الاستعمارية الإيطالية بسياسة ثقافية تعزل الهوية الليبية و تعرقل كافة نشاطاتها الثقافية إلا ضمن ما تسمح به الحكومات المتبدلة بإيطاليا، و تهدف إلى إدماج الإيطاليين داخل المجتمع الليبي و فرض ثقافتهم و لغتهم تمهيداً حتى يكون الساحل الليبي جزءاً من المملكة الإيطالية، سواء بالدعاية الإعلامية عن طريق الصحف و الدوريات، أو بنشر المدارس الإيطالية الحديثة المجانية، أو بالحملات التعسفية و القرارات المجحفة المصادرة للحريات و الحقوق المدنية لليبيين. أصبحت ليبيا تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية و الفرنسية عام 1943 بعد توقيع اتفاقية لاهاي و انسحاب القوات العسكرية الإيطالية. سمحت الإدارة البريطانية بتنظيم الأحزاب السياسية و بحرية الصحافة بعد ظهور حراك سياسي سلمي أجبر الإدارة البريطانية على منح المواطنين بعضاً من حقوقهم المدنية، و انتشرت النوادي الثقافية و الاتحادات العمالية و المهنية و النوادي الرياضية و الأحزاب السياسية الوطنية التي تدعو لوحدة البلاد و استمرت في المطالبة بالحقوق السياسية و المدنية من خلال نشاطها السياسي المدني و الصحف و المجالات التي تصدرها. كان توجه الصحافة في ذلك الوقت يركز على دعم الحراك السياسي الوطني من أجل الوحدة الوطنية الليبية و نيل الاستقلال، رغم ذلك تمت مصادرة و إيقاف بعض الصحف التي تعارض سياسة الحكومة البريطانية. ظهرت أيضاً إذاعة محلية ليبية ببرامج ثقافية و دينية و سياسية ساهمت في نشر الوعي السياسي و الروح الوطنية. أدى تبدل الحالة الثقافية في ليبيا أثناء فترة حكم الإدارة البريطانية إلى دعم الحركة السياسية و مساعي الليبيين إلى نيل الاستقلال و توحيد البلاد.

² د. عمر محمد التومي الشيباني، تاريخ الثقافة و التعليم في ليبيا، إدارة المطبوعات و النشر جامعة الفاتح، 2001
³ أسماء مصطفى الأسطى، الصحافة الليبية دراسة حصرية تحليلية و بيبليوغرافي، مجلس الثقافة العام، 2008

أولاً: السياسات الثقافية أثناء فترة المملكة

نالت ليبيا استقلالها من الحكم الاستعماري لدول الحلفاء عام 1951 نتيجة لقرار الأمم المتحدة بعد أن أجرت محاولات لتقسيم البلاد من خلال مشروع بيفن سفورزا (1949) إلى ثلاثة أقاليم: إقليم طرابلس تحت الوصاية الإيطالية وإقليم برقة تحت الوصاية البريطانية، وإقليم فزان تحت الوصاية الفرنسية، نجح الحراك السياسي الليبي لتوحيد البلاد و المعارض للتقسيم بتمرير رغبات الشعب الليبي إلى لجنة الأمم المتحدة في حصول ليبيا بالكامل على استقلالها كدولة واحدة ذات سيادة، توصلت الأمم المتحدة عام 1949 إلى قرار استقلال ليبيا، وأعلن دستورها الاتحادي في 24 ديسمبر 1951 باسم المملكة الليبية الاتحادية واختير إدريس السنوسي ملكاً لها تحت نظام فيدرالي بعاصمتين طرابلس وبنغازي وثلاثة حكومات للأقاليم طرابلس وفزان وبرقة. كانت ليبيا بلداً فقيرة في كافة المجالات وذات موارد محدودة مما اضطر النظام الملكي لعقد عدة اتفاقيات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتأجير قواعد عسكرية لها داخل الأراضي الليبية الأمر الذي مكّنها من الحصول على موارد مالية بالمقابل للإنفاق على الدولة الوليدة.

عام 1961 أصبحت ليبيا رابع أكبر دولة مصدرة للنفط بعد اكتشاف النفط وتحولت إلى دولة ريعية تعتمد على أرباح تصدير النفط للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية كمورد مالي رئيسي للحكومة الليبية. تم إحلال النظام الفيدرالي عام 1963 بنظام مركزي موحد وتوالت الحكومات لإدارة شؤون البلاد، وانتشرت مشاريع التحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فأنشأت المؤسسات والجامعات والمدارس والمستشفيات والتخطيط سكاني وتعبيد الطرق. انتشرت أيضاً الوظائف ذات الدخل الثابت في طرابلس وبنغازي مما أدى لهجرة واسعة للعديد من العائلات الليبية في المدن المجاورة والجنوبية للحصول على فرص عمل في المدن الكبرى. أدى انتشار المؤسسات التعليمية الحديثة إلى ظهور طبقة متعلمة، ونشأت فيما بعد النقابات والاتحادات العمالية والطلابية والحركات النسائية والأندية الرياضية والجمعيات الأهلية وانتشرت بعض الصحف والبرامج الإذاعية التثقيفية والجمعيات الفكرية والأدبية والمراكز الثقافية بدعم من الحكومة الليبية التي شجعت على تكوين الجمعيات والنوادي الثقافية مثل جمعية عمر المختار في برقة وجمعية الفكر في طرابلس، وقامت بتدعيم الإعلام الليبي بتوسيع الإذاعة الليبية المسموعة وإضافة الإذاعة المرئية عام 1968. دعمت الحكومة أيضاً التأليف والنشر بإنشاء مصلحة الإذاعة والمطبوعات وتنظيم إنشاء دور النشر الخاصة والمطابع والمكتبات. رغم ذلك تم منع تشكيل الأحزاب السياسية منذ عام 1953.

ظهرت في عهد الاستقلال حركة ثقافية وفكرية بعد منح الدستور الليبي الذي وضعته الجمعية الوطنية الليبية بعضاً من الحقوق المدنية للمواطنين مثل حرية تكوين الأحزاب والنقابات وحرية التعبير والنشر، أصدرت الحكومة الليبية صحفاً رسمية من أبرزها صحيفة طرابلس الغرب بطرابلس وبرقة الجديدة ببنغازي، ولم تصدر مطبوعات بالجنوب الليبي حتى عام 1957⁴. وعلى العكس من تشريعات الدستور تعرضت بعض صحف المعارضة للملاحقة والمصادرة وتم نفي بعض الشخصيات السياسية عن البلاد، و صدر قانون المطبوعات رقم (11) عام 1959 وهو قانون "ينظم أمور الطباعة والنشر وينص على حرية التعبير لكل شخص كما ينص على حق إذاعة الآراء والأخبار بمختلف الوسائل وفي حدود الحقوق الدستورية التي نظمها هذا القانون"⁵ تم تعديل القانون عام 1962 بعد انتشار الصحف والمجلات والدوريات التي تصدر

⁴ أسماء مصطفى الأسطى، الصحافة الليبية دراسة حصرية تحليلية وببليوغرافيا، مجلس الثقافة العام، 2008

⁵ علي المصراطي، صحافة ليبيا في نصف قرن، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، ط2، 2002

عن مختلف النقابات و الاتحادات و الجمعيات التي سهمت في تنظيم إضرابات و احتجاجات معارضة للنظام، أدى التعديل إلى إيقاف و مصادرة و مراقبة بعض الصحف الخاصة، و حدّ من الحريات التي يمنحها قانون المطبوعات، استمر القانون قيد التفعيل حتى عام 1969⁶. و على الرغم من بعض القرارات التعسفية و التي تقيد الحركة الثقافية و السياسية، إلا أن فترة حكم المملكة الليبية منحت إمكانية لوجود حركة ثقافية نشطة متزامنة مع تنمية اقتصادية و انتشار للتعليم بعد سنوات طويلة من قمع المستعمرين و انتشار الأمية و الفقر و ضعف الرعاية الصحية و غياب تام للحركة الفكرية و حركة النشر الوطنية. تميزت السياسة الثقافية في هذه المرحلة في بروز دور الإعلام الوطني من إذاعة مسموعة و صحف رسمية و خاصة في التوعية بالهوية الليبية بعد محاولات الاستعمار لإلغائها، و لعبت دورا مهما في تعزيز الشخصية الوطنية التي تطلّمتها المرحلة غير أن الفترة القصيرة لحكم المملكة لم تسعف لبناء قاعدة ثقافية و هوية وطنية قادرة على الصمود أمام تيارات القومية العربية التي تنادي بالتححرر من القيم الوطنية.

ثانياً: السياسات الثقافية أثناء فترة حكم القذافي

قامت حركة الضباط الودويين الأحرار في الأول من سبتمبر 1969 و المستلهمة من السياسة القومية المصرية في الحقبة الناصرية (1952-1970) بالانقلاب العسكري على النظام الملكي بقيادة الملازم الأول معمر القذافي و لقت دعماً شعبياً بحيث أطلق على الانقلاب اسم "ثورة الفاتح من سبتمبر" و أعلنت الحركة قيام الجمهورية العربية الليبية و قام مجلس قيادة الثورة المتكون من أعضاء من حركة الضباط الودويين الأحرار من ذوي الرتب الصغيرة في الجيش الليبي بإدارة شؤون البلاد و كانت أهم قراراته تتمثل في حظر تشكيل الأحزاب السياسية، و الاتحادات العمالية و تكوين ميثاق وحدوية بين ليبيا و بعض الدول العربية بتوجه قومي على غرار سياسة جمال عبد الناصر. توجه النظام الجديد أيضاً إلى تنفيذ مشاريع إسكانية و خدمية تم تخطيطها مسبقاً في العهد الملكي مما دعمه في كسب شعبية أكبر بين الليبيين و خاصة الطبقة الفقيرة و العاملة.

شكّل خطاب زوارة (1973) بداية للتوجه الجديد لسياسة الدولة الليبية بعد فشل التجارب الودوية بعد حرب أكتوبر، حيث أعلن معمر القذافي في الخطاب عن "الثورة الثقافية" التي أعطت الصلاحية للجان الثورة للتحكم في الشؤون الإدارية لقطاعات الدولة و بشّر فيه بالتححرر من "القيود القانونية" و ذلك بتعطيل كافة القوانين و إعلان "الثورة الإدارية و القضاء على البيروقراطية" و أحيل العديد من السياسيين و الكتاب و المثقفين و الطلاب الليبيين منذ ذلك اليوم إلى السجن بسبب انتماءاتهم السياسية اليسارية و القومية و الإسلامية. أدى هذا التغير في سياسة البلاد إلى ظهور تغييرات على المستوى الثقافي و الاجتماعي أيضاً، فيما سماه الدكتور مصطفى التير في دراسته النقدية⁷ نموذج انتصار الخيمة على القصر" و من أهم تأثيراته هو إحداث تغيير في نسق القيم و الثقافة السائدة بالمجتمع الليبي في ذلك الوقت حيث وصفها القذافي في خطابه بالنظام الاجتماعي "الرجعي و الفاسد و البيروقراطي دعا بصريح العبارة إلى تدمير المجتمع الليبي مما شجع جماعات موالية له للسطو و الاستيلاء على مؤسسات ثقافية و إعلامية و تدمير بعض ممتلكاتها فيما أطلق عليه "الزحف الثوري" و منح لهذه الجماعات مهمة مراقبة و محاسبة و عقاب أي تجمعات أو شخصيات تحمل مبادئاً و أفكاراً معارضة لفكر القذافي. و يرى الباحث التونسي في علم الاجتماع المنصف وناس "أن خطاب زوارة تم تأويله و تطبيقه

⁶ المصدر السابق، أسماء مصطفى الأسطى، الصحافة الليبية دراسة حصرية تحليلية و بيبليوغرافيا، مجلس الثقافة العام، 2008
⁷ مصطفى التير، صراع الخيمة و القصر رؤية نقدية للمشروع الحدائي الليبي، منشورات منتدى المعارف، 2014

على أنه يعني البدونة و الغنيمة لتملك الغلبة الضرورية فالسيطرة على مفاصل الإدارة و على مصادر المال العام لا يعنيان فقط الإثراء الشخصي-فذلك من التحصيل الحاصل-و إنما امتلاك مارد الغنيمة و القوة وصولاً إلى السيطرة و الغلبة القبلية و هما عنصران أساسيان من عناصر الشخصية البدوية"⁸. مع الأخذ في الاعتبار أن الضباط الوجدويين الأحرار ينتمون في غالبيتهم إلى قرى و مدن داخلية بدوية بما فهم معمر القذافي الذي عمل على تركيز السلطة بين يديه. توالت التغييرات في سياسة الدولة بعد خطاب زوارة ، و أعلن قيام "الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" و قيام "سلطة الشعب" حيث يقوم الشعب بحكم نفسه بنفسه من خلال الديمقراطية المباشرة و المؤتمرات الشعبية الأساسية و أصدر "الكتاب الأخضر" و هو الذي يتناول سياسة القذافي و يروج لنظريته "النظرية العالمية الثالثة" و نشر لأول مرة عام 1976 و شكلت من بعده اللجان الثورية عام 1979 التي تقوم على الولاء للقذافي و تحث المواطنين على المشاركة السياسية بالمؤتمرات الشعبية و الإخلاص لفكر القذافي السياسي و عرفت بانتشارها على نطاق واسع داخل مفاصل الدولة بكامل قطاعاتها و صلاحياتها الكبيرة. ساهمت اللجان الثورية في حملة الاعتقالات الواسعة للقيادات الطلابية بجامعة بنغازي و طرابلس التي رفضت أوامر القذافي بمنع تكوين الاتحادات الطلابية المستقلة بين عامي 1975-1977 و زج بالعديد من الطلاب الناشطين و الشباب المثقفين بالسجون لسنوات طويلة و أعدم العديد منهم شنقاً داخل مباني جامعتي بنغازي و طرابلس أمام الطلاب و وثقت و أذيعت بالتلفزيون الليبي و تم تحويل هذه الحملة إلى احتفالية وطنية سنوية باسم السابع من إبريل تقوم فيها اللجان الثورية كل عام بنشر خطابات داخل الجامعات الليبية و بتعطيل الدوام الدراسي للدفع بالطلاب للمشاركة بمظاهرات تأييد تنادي بالولاء لثورة القذافي و سيطرت على الحراك الطلابي و قيدت النشاطات الطلابية من بعد ذلك حتى عام 2011.

منذ عام 1992 أصدر مجلس الأمن قرارا بفرض العقوبات على ليبيا يتمثل في حظر الطيران منها و إلها ومنع تصدير الأسلحة، و تقليص العلاقات التجارية والدبلوماسية معها، و شدد الحظر على النفط الليبي و تجميد الأموال الليبية بالخارج و ذلك نتيجة لاتهم الدولة الليبية بمسؤوليتها عن تفجير طائرة فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية عام 1988، عاش الليبيون ما يقارب العشر سنوات فيما أطلقوا عليه "الحصار" و تأثرت معيشتهم بنقص في أهم احتياجات الحياة كالملايس و الأدوية و كذلك الغذاء، مع ركود عام في الأسواق الليبية و نقص حاد في البضائع.

دخلت ليبيا مجال المشاريع الإصلاحية في الفترة التي لحقت رفع العقوبات عنها منذ عام 2003 نتيجة الانفتاح على التعاون الدولي و لغرض تحسين صورتها العالمية، كان سيف الإسلام معمر القذافي هو واجهة هذه المشاريع الإصلاحية التي تمولها الحكومة الليبية من خلال مشروع "ليبيا الغد" الذي شمل عدة مبادرات إصلاحية اقتصادية و ثقافية و حتى سياسية، كان من ضمنها مشروع لإعداد دستور للبلاد رغم تعارضه مع أيديولوجيا نظام القذافي، و إنشاء جمعية العدالة لحقوق الإنسان، و مركز الديمقراطية للبحوث و الدراسات و مشروع بناء استراتيجية اقتصادية و اجتماعية شاملة و تطوير للمؤسسات السياسية و الاستراتيجية الاقتصادية، وكان هناك محاولة قادها سيف الإسلام القذافي لإنشاء كيانات سميت بالمنابر السياسية فيما يشبه الأحزاب السياسية، و مركز الديمقراطية غير الحكومي لتعزيز ثقافة الديمقراطية و

⁸ المنصف ونّاس، الشخصية الليبية، الدار المتوسطة للنشر، 2014

حقوق الإنسان، لقي بعض هذه المبادرات القبول من نظام القذافي و أتباعه، إلا أن العديد منها قد تم إلغاؤها بأوامر من القذافي.⁹

كان من نتائج هذه المبادرات الإصلاحية جذب بعض من الشخصيات و الجماعات المعارضة بالخارج للتعاون مع نظام القذافي في تحقيق الإصلاح المنشود، و إطلاق سراح عدد من السجناء السياسيين، و خلق فضاء إعلامي أوسع من خلال قنوات فضائية و إذاعية و صحف ورقية و إلكترونية جديدة غير تعبوية تابعة للنظام. يرى البعض أن هذه الإصلاحات كان الغرض منها إسكات صوت المعارضة بالخارج و كسبهم بحيث يساعد على استقرار نظام القذافي بعد انتشار القنوات التلفزيونية المتعددة التي تستضيف بعض الشخصيات المعارضة و تنتقد الحكومة الليبية، و بعد إقبال الليبيين على الأدوات التكنولوجية و خصوصاً استخدام الإنترنت الذي وفر لهم تواصل أكبر مع العالم الخارجي و إعلام المعارضة الليبية بالخارج من خلال الصحف الإلكترونية.¹⁰ غير أن معظم هذه الإصلاحات فشلت في تحقيق مبتغاهما السياسي و أدت إلى ردود فعل سلبية، و يعدد الدكتور الصواني أسباب فشلها و منها: "بينما كان مستوى و حجم التوقعات هائلين بالدرجة ذاتها التي تتصف بها التحديات، فإن ما قدمه سيف الإسلام القذافي عبر مؤسسته، حينذاك، لم يكن إلا في الحدود المرسومة، و لم تظهر نية صادقة تستوعب تماماً الحاجة إلى تفهم أكثر موضوعية، ليس للواقع و اشتراطاته، بل أيضاً، و هذا هو الأهم، للتحديات و الإشكالات الناجمة عن شبح عقود من حكم القذافي. كان نقطة القصور الأساسية هي أن "مشروع ليبيا الغد" كان محدوداً بالتفويض الممنوح لصاحبه، و بموجب اشتراطات الدور في ظل حكم الأب، و تنافس الأشقاء، بينما كانت الحاجة صارخة إلى ما يتجاوز حدود الإصلاح الاقتصادي للدخول في صميم قضايا و تحديات الاقتصاد السياسي المتحول، و هو بذلك يشمل كل ما له صلة بالعلاقة بين الدولة و المجتمع، و الحاجة إلى عقد اجتماعي و سياسي جديد لا يعيد إنتاج الماضي."¹¹

على الصعيد الثقافي ضمن المشروع الإصلاحي لليبيا الغد الذي تبناه نظام القذافي منذ انطلاقه الرسمي عام 2006 العمل على إعداد برنامج ثقافي يوفّر محاضرات و أنشطة و لقاءات ثقافية و فكرية مع مفكرين غربيين و مثقفين عرب بتنظيم من المركز العالمي للكتاب الأخضر لتبادل الحوارات الفكرية حول قضايا اجتماعية و سياسية متعددة. "مكنت الفكرة أعداداً من الليبيين على الاطلاع على جوانب من التفكير الكوني حول مسائل الشأن العام، و إثارة الجدل الذي يحقق أغراضاً تثقيفية، و ساهم في خلق حراك متنوع لا يمكن تجاوزه"¹². كانت الواجهة الإعلامية لمشروع ليبيا الغد هو "شركة ليبيا الغد للخدمات الإعلامية" تضمنت الشركة عدة مؤسسات إعلامية من صحف و مجلات و قنوات تلفزيونية و إذاعية متحررة من النمط التعبوي المعتاد لأجهزة نظام القذافي الإعلامية تحمل طابعا حديثا و شبابيا و بتكنولوجيا متقدمة تروج للبرنامج الإصلاحي و وجه سيف الإسلام القذافي الذي يعد بهذه الإصلاحات و تخلق فضاء إعلاميا أكثر انفتاحاً من المعتاد، و من هذه المؤسسات صحيفتي "قورينا" و "أويا" و وكالة "ليبيا برس" للأخبار" و قناة "المتوسط" التي كان من المزمع أن تبث من لندن، و لم يكتب لها الاستمرار و أوقلت بعد أن تم التضييق عليها، و "الليبية" الفضائيتان. بالإضافة إلى قناة "الشبابية" و "إذاعي" الليبية" و "الشبابية".

⁹ د. يوسف الصواني، ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013

¹⁰ المصدر السابق

¹¹ المصدر السابق، ص 93

¹² مصدر سابق، د. يوسف الصواني، ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 84

لعب الإعلام دوراً مهماً في تحريك المشهد الثقافي في ليبيا منذ انقلاب 1969 كونه أصبح أداة للسلطة لتوجيه ثقافة الدولة الليبية و هويتها الوطنية. تبني الإعلام الليبي الترويج لأيديولوجيا النظام الجماهيري، و اتبعت سياسة ثقافية منبثقة من الفكر السياسي الثوري متأثرة بالتغيرات المرحلية للسياسة الليبية. تم التركيز في الفترة بين عامي 1969 و 1973 على سياسة ثقافية تضع الإعلام كمحرك للترويج لأفكار النظام الثورية و القومية، ليكون تابعاً لمجلس قيادة الثورة و مرتبطاً بجهاز المخابرات¹³ و ترددت الهيكلية الوزارية في ضم و تفرقة اختصاصي الإعلام و الثقافة بوزارة واحدة، ما أنتج تشتت بين أهمية استحداث سياسة ثقافية، و أولوية الأجهزة الإعلامية كأداة مساعدة لدعم نظام القذافي في بداياته. ساهمت هذه التغييرات الوزارية المرتبطة بالشؤون الثقافية للبلاد في إحداث ربكة في تحديد السياسات الثقافية، و أدى غياب استقرارها إلى سوء إدارة القطاعات الثقافية و بعدها عن دورها في عمليات التنمية و التحديث و تعزيز الهوية الليبية و إنتاجها الإبداعي و التراثي، و تنتقد د. أم العز الفارسي هذه التغييرات في المؤسسات الرسمية المعنية بتنفيذ السياسات الثقافية في ليبيا كالتالي: " إحداث التغييرات الهيكلية بشكل متواصل، و تغيير المنفذين و عدم استقرار السياسات الثقافية لدليل على عدم وضوح الأهداف، بل و تغييرها، مما يعني خضوعها للانتقائية و الأمزجة الفردية، و يعيق إسهام السياسة الثقافية في تطوير البنى الاجتماعية و الفكرية و الاقتصادية و السياسية و يؤدي إلى عدم إسهامها في تحقيق التنمية، و توجيه السلوك الجماعي تجاه البيئة المجتمعية و استقرارها و فتح أفق الإبداع و إعلاء القيم الثقافية من آداب و فنون و تراث و دعمها."

ارتبطت السياسة الثقافية بليبيا بإيديولوجيا النظام الثوري التحريضي الذي يعادي أي مناهج سياسية أخرى، الأمر الذي أدى إلى حظر عام للتعبير بالأدوات الثقافية و الإعلامية عن جميع الأفكار التي لا تدعم الفكر الثوري الذي يتبناه النظام السياسي الجديد. بدأ التضييق على نشر الصحف منذ عام 1972 بعد محاكمة الإعلاميين و رؤساء الصحف بتهمة "إفساد الرأي العام" و صدر قانون بشأن المطبوعات ليحل محل قانون المطبوعات رقم 11 لعام 1959، و فرض تقبيدات و شروطاً مجحفة للنشر و رقابة صارمة أدت إلى إغلاق عدد مهم من الصحف الليبية خلال أشهر قليلة من صدور القانون. أنشأت مؤسسة الصحافة بنهاية عام 1972 و تم تأميم الصحافة و أغلقت كافة الصحف و المجالات الليبية التي تجاوز عددها 35 صحيفة¹⁴ و صدرت صحف جديدة تتبع مؤسسة الصحافة الموالية للفكر الثوري. بعد إعلان القذافي عن الثورة الثقافية بخطاب زوارة عام 1973 ازداد التضييق على حرية التعبير و النشاطات الثقافية و انتشرت حملات انتقام تعسفية من فئات المثقفين الليبيين و الأدباء و الكتاب باسم "الشرعية الثورية" باعتبار هذه الفئات معادية لفكر ثورة الفاتح من سبتمبر، تعزيزاً لسياسة الفكر الواحد لما تحمله من آراء مخالفة للفكر الثوري. سيطرت اللجان الثورية على جميع المرافق الإعلامية و الثقافية خاصة الإذاعة و التلفزيون الليبي و المؤسسات و إصدار الصحف و قامت بإقصاء العاملين بها تحت شعارات "الزحف و التصعيد الثوري" و تولت إدارتها رغم انعدام خبراتها في هذه المجالات، و أحرقت الكتب و الأشرطة و الوثائق و الآلات الموسيقية و تم السطو على المكتبات و حرقها و انتشرت حملات اعتقال واسعة بين الشباب البارزين و المثقفين غير المعروفين بموالاتهم لفكر القذافي، و اقتصر إصدار الصحف على صحيفتي الزحف الأخضر و الجماهيرية

¹³د. محمد يوسف المقرئ، ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورة، دار الاستقلال، 2008، الباب الثالث الفصل الحادي عشر

¹⁴د. محمد يوسف المقرئ، ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورة، دار الاستقلال، 2008، الفصل السادس الباب الخامس

اللتين تصدران عن مكتب الاتصال باللجان الثورية، إضافة إلى الصحف المهنية التي لا يسمح لها بتناول أي قضايا خارج إطار المهنة.

أطلق نظام القذافي حملة على التراث التاريخي الليبي شمل تغيير أسماء المناطق و المدن و الشوارع الليبية و تغيير التقييم السنوي المستعمل بالبلاد إلى تقويم إسلامي مستحدث، و استحداث تسميات جديدة لأشهر السنة، و فرض هذا التقييم الغريب على الثقافة و التراث الليبي على كافة المؤسسات العاملة بالدولة.

يلخص الدكتور المقرئف أهم انتهاكات نظام القذافي خلال سنوات حكمه لحقوق الثقافة كالتالي:

- لم يتمكن المواطن الليبي من المشاركة في الحياة الثقافية في البلاد لأنه لم يكن لها أي وجود حقيقي في ظل اختيارات النظام السياسية و الأيدولوجية و ممارساته.
- لم يحظ المبدعون الليبيون (من كتاب و مفكرين و علماء) بأي اعتراف أو تقدير أو احترام أو تكريم حقيقي و مناسب، لأن رأس النظام يرى في ذلك نيلاً من قدراته و مواهبة الإبداعية الخارقة في هذه المجالات، و لأنه يرى في ذلك تهديداً سياسياً للنظام.
- لم يتمكن الليبيون من المساهمة في التقدم العلمي في أي مجال من المجالات بسبب البيئة العلمية و الفكرية و الثقافية و المتخلفة في هذه التطبيقات و قيامه بإخضاع استخدامها للكثير من الترتيبات و الملاحقات الأمنية.
- لم يسهم الليبيون، كما لم يستفيدوا من كثير من صور التعاون و التبادل الثقافي الدول التي كانت متاحة لهم و أمامهم، و ذلك بسبب اختيارات النظام الأيدولوجية و بسبب علاقته المضطربة و غير المستقرة مع بقية بلدان العالم.

ثالثاً: السياسات الثقافية ما بعد 2011

عام 2011 انتشرت موجة من الانتفاضات الشعبية فيما يعرف بالربيع العربي بالمنطقة العربية، و كان الشعب الليبي حين ذلك في قمة احتقانه و احباطه من وعود الإصلاح السياسية و الاقتصادية، الأمر الذي جعل النظام في وضع هش و أدى إلى انهياره خاصة بعد الدعم الدولي الإنساني و العسكري الذي تلقته الانتفاضة الليبية، و تولت المعارضة الليبية بالداخل و الخارج زمام أمور البلاد منذ الأشهر الأولى لإعلان تحرر بعض المدن الليبية من قبضة القذافي الأمنية. أدت المطالب الشعبية عام 2011 بالحرية السياسية و الديمقراطية و التعددية الحزبية إلى أن يتبنى أول تمثيل سياسي نشأ بعد الانتفاضة الشعبية في فبراير قيم الديمقراطية، حيث أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت خلال أشهر قليلة من تأسيسه الإعلان الدستوري ليكون "أساساً للحكم في المرحلة الانتقالية" إلى أن يتم التصديق على الدستور الدائم بالاستفتاء الشعبي. وصف الإعلان الدستوري نظام الحكم في مادته الرابعة كالتالي:

"تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية و الحزبية، و ذلك بهدف التداول الديمقراطي للسلطة". و جاء في بيان "انتصار ثورة 17 فبراير" في الرابع و العشرين من فبراير 2011 إعلان عن مطالب الانتفاضة الشعبية، و تم وصف هذه المطالب بكونها تسعى لقيام دولة مدنية في النقطة الأولى من البيان "بناء دولة ليبيا الموحدة الحرة المدنية كاملة السيادة" و سجلت مهام المجلس الانتقالي المؤقت التي أعلنها في بيان تأسيسه و من ضمنها المادة

رقم (4) : "لمجلس تحديد آلية اجتماعاته الدورية و الطارئة و اتخاذ قراراته بما يخدم مصلحة الشعب الليبي بما لا يخالف مطالب الشعب التي أعلن سقفاها في ثورة 17 فبراير، بإسقاط نظام القذافي و إقامة الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية".

نص الإعلان الدستوري في مجال نظام الحكم و هوية الدولة الثقافية كالتالي:

"ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية و الثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي".¹⁵

أما في باب حرية التعبير وتكوين المؤسسات والاتحادات والنقابات فينص الإعلان الدستوري على التالي:

"تضمن الدولة حرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمع والتظاهر والاعتصام السلمي، وبما لا يتعارض مع القانون.¹⁶ تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيمها، ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة، وغيرها مما يضر بالدولة ووحدة التراب الوطني."

ارتبطت السياسة الثقافية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي عام 2011 بالسياسة العامة للدولة التي تشكلت عند تأسيس المجلس الانتقالي المؤقت من حيث تبنيها القيم الديمقراطية و المدنية، إذ تم إنشاء ملف يختص بالثقافة و المجتمع المدني يتبع للمجلس الانتقالي المؤقت و عيّن عطية الأوجلي مسؤولاً عنه. عيّن المجلس الانتقالي المكتب التنفيذي لإدارة المرحلة الانتقالية ثم قام بتعيين أول حكومة ليبية بعد سقوط نظام القذافي بنهاية عام 2011 تحت اسم "الحكومة الانتقالية" التي ضمت وزارة الثقافة و المجتمع المدني و عيّن د. عبد الرحمن هابيل وزيراً لها. صدر قرار اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الثقافة و المجتمع المدني عام 2012 و حدد في مادته رقم (2) اختصاصات الوزارة كالتالي:

"تتولى وزارة الثقافة و المجتمع المدني وضع الخطط والبرامج اللازمة التي تهدف إلى تحقيق تنمية استراتيجية للثقافة الوطنية، وتشخيص دور الثقافة السائدة في إعاقه التنمية الوطنية، وتطوير ثقافة داعمة للتوجهات التنموية و حماية التراث الثقافي والحضاري التاريخي وجمع و حماية الموروث الشعبي وإبراز دور و مساهمة ليبيا في التراث الإنساني وتشجيع الإبداع في مجالات الثقافة و الآداب والفنون"

قامت الوزارة بوضع خطة ثقافية لعام 2012 و قامت بعدد من الأنشطة الثقافية أبرزها مشاركة ليبيا بمعرض أبوظبي للكتاب. بالإضافة لنشاطات ثقافية بمعرض طرابلس الدولي.

تشكلت الحكومة المؤقتة بنهاية عام 2012 و عيّن الحبيب الأمين وزيراً للثقافة و المجتمع المدني. تركزت نشاطات الوزارة بداية من عام 2012 في مجموعة من العقود و التكاليف الخاصة بالبنية الثقافية، و انطلقت مشاريع صيانة و تجهيز

¹⁵الإعلان الدستوري الليبي المادة رقم 1

¹⁶الإعلان الدستوري للمادة رقم 14

المراكز و المكاتب الثقافية و المكتبات و المسارح شمل 22 مدينة ليبية ضمن خطتها التي تركز فيها على البنية الثقافية في البلاد، وتقديم الدعم للمؤسسات الثقافية التي تقدم خدمات للمواطنين¹⁷. اهتمت الوزارة بالكتاب الليبي، و طبعت أكثر من 150 عنوان لأدباء و مفكرين ليبيين و شاركت بمنشوراتها بمعرض القاهرة الدولي للكتاب. أطلقت الوزارة عام 2013 الدورة الحادية عشر لمعرض طرابلس الدولي للكتاب و بلغت عدد المشاركات 400 دار نشر محلية و عربية و دولية.

أثر تدهور الوضع الأمني بالبلاد بعد عام 2013 على العمل السياسي والأداء الحكومي، وبرز صراع بين القوى السياسية و المسلحة، الأمر الذي أدى إلى انقسام سياسي فرض انقساماً حكومياً بين طرابلس و بنغازي، و أصبحت البلاد تدار بواسطة حكومتين مسؤولتين عن المناطق المجاورة لها مع سيطرة تكتلات مسلحة متنوعة على معظم المدن الليبية تحمل توجهات و ولايات سياسية متعارضة أدخلت المدن الليبية في نزاعات مسلحة زادت من حدة الوضع الأمني و عرقلت العمل السياسي و المحاولات الدولية لدعم المصالحة الوطنية. انعكس تردي الوضع الأمني على العمل الحكومي و أدى إلى تغييرات في التشكيلات الوزارية و أولويات سياسات الدولة، انحلت وزارة الثقافة و المجتمع المدني عام 2014 لتصبح هيئة عامة للثقافة و شكلت لها لجنة تسييرية تتولى إدارتها، مع فصل اختصاص إدارة المجتمع المدني عن الثقافة لأول مرة منذ عام 2011. و مفوضية المجتمع المدني أصبحت هي مسؤولة عن إدارة مؤسسات المجتمع المدني بطرابلس. أما بنغازي فاستمرت الحكومة المؤقتة التي أنشأت من قبل البرلمان الليبي بإدارة العمل بالمدينة و ما جاورها، وتم إنشاء الهيئة العامة للإعلام و الثقافة و المجتمع المدني عام 2016 تعمل على إدارة الشؤون الثقافية و مؤسسات المجتمع المدني و الأجهزة الإعلامية بنغازي. كما شهد القطاع المستقل و الخاص عدة مبادرات ثقافية أثرت النشاط الثقافي المدني في عدة مدن ليبية و من أهمها طرابلس و بنغازي و الزاوية و مصراتة و سبها، تلقت هذه المبادرات بعض الدعم الحكومي و الدولي و الخاص لتنظيم مشاريعها بينما اعتمد الجانب الأكبر على التمويل و التنظيم الذاتي، و رغم انتشار النزاعات المسلحة و العمليات العسكرية داخل هذه المدن، إلا أنها استمرت في إنتاج مجموعات أهلية و ثقافية تهتم بالتعريف بالفنون و الثقافة و التراث الليبي مع غياب التمويل الحكومي.

رابعاً: الخلاصة و التوصيات

تأثرت السياسة الثقافية في ليبيا منذ مرحلة ما قبل الاستقلال حتى اليوم بأيدولوجيا السلطة الحاكمة و بالتغييرات السياسية و الاقتصادية و الأمنية التي مرت بها البلاد في مراحلها التاريخية التي تميزت بفترات انتقالية متعارضة مع السياسات بالمرحلة التي تسبقها، الأمر الذي أدى إلى ملامح سياسات ثقافية غير ثابتة و مغايرة لبعضها البعض في كل مرحلة. قادت هذه التغييرات السياسية بالبلاد إلى عدم وجود استقرار للسياسة الثقافية بالدولة الليبية، حيث تميزت السياسات الثقافية لكل مرحلة سياسية بطابع فوضوي قائم على القطيعة لتجارب السياسات الثقافية السابقة و إعادة بناء رؤية ثقافية مغايرة تنبثق من توجهات و مصالح السلطة الحاكمة مع غياب لتضمين حقوق المواطن و رغباته الثقافية إلا بمقدار ضئيل تسمح به السلطات. كانت فترة حكم نظام القذافي الأطول و ذات التأثير الأكبر على الوضع الثقافي بالبلاد، حيث فرضت نوعاً من العزلة الثقافية و القطيعة مع تجارب السياسات الثقافية الإقليمية و العالمية، مما أدى إلى خلق سياسات ثقافية موالية لسلطة النظام لتصبح أداة من أدوات الحكم منبثقة من الأهواء السياسية المتبدلة لنظام

¹⁷ عن موقع بلد الطيوب، www.tieob.com

القذافي، لا من واقع و ثقافة و تاريخ البلاد، فأحدث تغييراً للهوية الليبية و طمساً للتنوع الثقافي و الروح الوطنية حتى خرجت السياسة الثقافية عن دورها في سد الاحتياجات الثقافية للمجتمع و استثمار مميزاته المعنوية و المادية لصالح التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للبلاد و أصبحت وسيلة سلطوية قمعية يحتكرها النظام لصالح بقاء السلطة. و على الرغم من أن نظام القذافي قام بدعم و تبني هوية و قيم البداوة التي تميزت بها ثقافة فئات اجتماعية واسعة في ليبيا، و ما تحمله القبيلة من دور حاكم بالمجتمع الليبي إلا أنه يتم انتقاد استخدام نظام القذافي للثقافة البدوية لكسب الشعبية و التأييد من المجتمع الليبي ليس فقط لقيمها الثقافية، إنما أيضاً كقيمة سياسية و أداة للتسلط، حيث استثمر بعض المبادئ البدوية لصالح النظام و خطته السياسية مع غياب منح الحقوق الثقافية و المدنية للعديد من الفئات الاجتماعية الأخرى مثل الأمازيغ و التبو و بعض القبائل و المدن غير الموالية للنظام، و اتضح أهمية القبيلة للنظام منذ إطلاق تنظيم (القيادات الاجتماعية الشعبية) عام 1993 الذي يضم شيوخ القبائل و الأعيان. رغم ذلك يشير د. المنصف وناس إلى أهمية الدور الثقافي و السياسي للقبيلة في ليبيا، الذي تؤكد أحداث الانتفاضة الشعبية عام 2011 كالتالي: "رغم تدفق الريع النفطي بغزارة و انبثاق إيديولوجيا قومية و ثورية، فإن السياسة الثقافية ما استطاعت هدم البنية القبلية و تذويبها نهائياً، خاصة في مناطق برقة و فزان و سبها. فالقبيلة تشكل إلى حد الآن المرتكز الأساسي في المجتمع الليبي المعاصر، الأمر الذي دعم العصبية القبلية المتداخلة مع البنى السياسية الشعبية، انتداباً و ولائاً، و حدًا من إمكانية الصهر و الاندماج الكاملين. بل إن المصدر الرئيسي لانتداب الكوادر السياسة و الإدارية و الأمنية يرتكز في أساسه على المعطى القبلي، مما يؤكد أن البنية القبلية ما تزال قوية و قابلة للاستثارة في كل لحظة"¹⁸ و يتناول د. مصطفى التير في دراساته الثقافة البدوية من حيث كونها معرقله لتحديث المجتمع، خصوصاً حين تبنى النظام الليبي ملامحها الثقافية في إدارة شؤون الحكم و الحصول على الولاءات الاجتماعية، حيث يوضح: "تتطلب خصائص الثقافة البدوية فراغاً مفتوحاً، لذلك لا تناسب المدينة بفراغها المحدود و طبيعة الحياة السائدة فيها من توزيع للعمل و أنشطة و علاقات اجتماعية، نمط السلوك المبني على الثقافة البدوية. فخاصية التنقل بحرية في فراغ البادية الواسع لا تتعارض و موجودات الصحراء. لكن عندما يحمل الفرد هذه الخاصية معه إلى المدينة فستقود تصرفاته إلى أشياء تتعارض و طبيعة الاستقرار الحضري. ستظهر صفة التغيير في مختلف المناسبات و المواقف. و عليه إذا ما دعت الظروف ليغير طبيعة إقامته بحيث انتقل إلى حياة القرية أو المدينة، فإن خاصية التغيير ستظهر في قضايا أخرى كثيرة تتصل بالعمل، الذي إذا طبقت فيه قاعدة التغيير لم يعد التراكم في الخبرة و في قواعد المؤسسة ممكناً."¹⁹ بالتالي لعبت ثقافة القبيلة الليبية (العربية) دوراً كبيراً في تكوين الملامح الثقافية للدولة الليبية و ذلك بدعم من نظام القذافي، غير أن هذا لا يلغي التنوع الثقافي الذي يتصف به المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات، على الرغم من المحاولات السياسية لتوحيد البلاد داخل هوية ثقافية ثابتة فيما يخدم مصالحها و يلغي ثقافة الآخر المختلف و يعرض المجتمع للانقسامات و يضعف من الروابط الاجتماعية الممكنة. لم توقع ليبيا على اتفاقية اليونسكو لحماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي بالمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو عام 2005، حيث تمثلت أهداف الاتفاقية في أن تلتزم الدول الموقعة على حماية أشكال التعبير الثقافي المتنوعة و تشجيع الحوار و التواصل بين الثقافات و مساندة النشاطات التي تربط بين الثقافة و التنمية المستدامة، و تضع تدابير لضمان حقوق الأطراف الموقعة و لحماية أشكال التعبير الثقافي. و تعرف التنوع الثقافي بكونه "تعدد الأشكال التي تعبر بها

¹⁸ المنصف وناس، الدولة و المسألة الثقافية في المغرب العربي، سراس للنشر، 1995

¹⁹ مصطفى التير، صراع الخيمة و القصر رؤية نقدية للمشروع الحدائي الليبي، منشورات منتدى المعارف، 2014

الجماعات و المجتمعات عن ثقافتها. و أشكال التعبير هذه يتم تناقلها داخل المجتمعات و الجماعات و فيما بينها.²⁰ و كذلك يؤكد المبدأ التوجيهي للاتفاقية على "تعزيز الانتفاع المنصف بمجموعة واسعة النطاق من أشكال التعبير الثقافي من العالم أجمع وتحقيق تبادل منصف للممتلكات والخدمات الثقافي في العالم".²¹ فيما يوضح الأهمية التي يشكلها التعبير الثقافي المتنوع في بناء المجتمعات، فيما يغيب عن ليبيا دمج هذه المبادئ و التوجهات في سياساتها الثقافية الحالية بينما تمر بفترة انتقالية حرجة تحتاج كل الجهود اللازمة لتحقيق الترابط الاجتماعي و قيم التسامح و العدالة الاجتماعية و السلم الأهلي بما يدفع نحو بناء السلام و الأمن للبلاد.

يتضح من خلال متابعة تاريخ السياسات الثقافية في ليبيا ارتباط العوامل السياسية و الاجتماعية بالإرث الثقافي و الحركات الثقافية و تأثير هذه السياسات على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الوطنية بما يعزز الطاقات البشرية و القيم الإنسانية لصالح تقدم المجتمع، أو تراجعها. بالتالي فإن للسياسات الثقافية دورا جوهريا في تحقيق التنمية و بناء السلام و التكافل الاجتماعي، و هو ما يدعم سياسات البلاد خلال المرحلة الانتقالية حين يتم وضع سياسات ثقافية تبنيها لجان من المختصين بالإدارة الثقافية و الشأن الثقافي للبلاد بحيث توضع سياسات استراتيجية تنموية و فعالة نابعة من احتياجات الأفراد و الجماعات الثقافية بما يضمن حماية الهويات الثقافية الليبية و ما تحمله من قيم معنوية و مادية و يحترم التعددية الثقافية، و بما يضمن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و يشجع على حرية التعبير و التفكير و النشر و حرية الإعلام و تنوعه و يدعم قيم الديمقراطية و العدالة الاجتماعية التي تبنتها الانتفاضة الشعبية في فبراير 2011 من خلال بياناتها و تكويناتها و تشريعاتها السياسية الأولى، لاسيما بعد أن مرت ليبيا بتاريخ طويل من سياسات ثقافية تطمس و تقمع أدوات التعبير الثقافي المتنوعة النابعة من قيم المجتمع، فيما عرقل بناء هوية وطنية قادرة على مواجهة التحديات السياسية و الاقتصادية و الثقافية من التي تمر بها البلاد اليوم.

²⁰ اليونيسكو، اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، 2005
²¹ مركز أنباء الأمم المتحدة، تقرير لليونسكو يؤكد على تحوّل المشهد الثقافي العالمي بعد مرور عشر سنوات على اعتماد اتفاقية حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي و تعزيزه، 2015

المراجع:

- أسماء مصطفى الأسطى، الصحافة الليبية دراسة حصرية تحليلية وبليوغرافي، مجلس الثقافة العام، 2008.
- أم العز الفارسي، "السياسة الثقافية: محاولة رسم ملامح الحالة الليبية"، مجلة عراجين، العدد السابع، 2007.
- المنصف وناس، "الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة"، منشورات الدار المتوسطة للنشر، 2014.
- المنصف وناس، الدولة و المسألة الثقافية في المغرب العربي، سراس للنشر، 1995.
- حنان الحاج علي، "مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي"، منشورات المورد الثقافي، 2010.
- علي عبد اللطيف حميدة، "دولة ما بعد الاستعمار و التحولات الاجتماعية في ليبيا، منشورات المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.
- عمر محمد التومي الشيباني، تاريخ الثقافة و التعليم في ليبيا، إدارة المطبوعات و النشر جامعة الفاتح، 2001.
- مصطفى التير، "17 فبراير... هذا ما حدث"، مجلة عراجين، العدد التاسع، 2016.
- مصطفى عمر التير، "صراع الخيمة و القصر: رؤية نقدية للمشروع الحدائي الليبي"، منشورات منتدى المعارف، 2014.
- محمد امحمد المقريف، "ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية"، منشورات دار الاستقلال و مكتبة وهبة، 2007.
- د. يوسف محمد جمعة الصواني، "ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- اليونيسكو، اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، 2005.
- موقع بلد الطيوب، www.tieob.com.

من إصدارات المنظمة

1. مؤشرات ليبيا خلال شهر ديسمبر 2017 .
2. قضية النازحين في ليبيا .. نظرة عامة .
3. الاقتصاد الليبي.. إلى أين؟؟
4. أهمية دور المنظمات الدولية في دعم الأزمة الإنسانية بليبيا.
5. حصر النازحين.. الواقع والتحديات والإستراتيجيات المستقبلية.
6. الإشكاليات التي تواجه عودة النازحين إلى مناطقهم وسبل حلها.
7. الحالة الليبية - تقرير شهري يناير 2017.
8. الحالة السياسية الداخلية في ليبيا –شهر يناير 2017.
9. الحالة الاقتصادية في ليبيا –شهر يناير 2017.
10. الحالة السياسية الاجتماعية في ليبيا –شهر يناير 2017.
11. الحالة السياسية الخارجية في ليبيا (دول الطوق) –شهر يناير 2017.
12. الحالة الثقافية في ليبيا- شهر يناير 2017.
13. الحالة الإعلامية في ليبيا –شهر يناير 2017.
14. ملخص توصيات ندوة "النازحون في ليبيا ..تحديات وحلول".
15. خلاصة حلقة نقاشية بعنوان "المشاريع الصغرى ..الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي".
16. اتجاهات الحرب الأهلية في ليبيا.
17. الحالة الليبية - تقرير شهر فبراير 2017.
18. الحالة الأمنية في ليبيا – شهر فبراير 2017.
19. الحالة الدينية في ليبيا – شهر فبراير 2017.
20. الحالة الاقتصادية في ليبيا – شهر فبراير 2017.
21. الحكم المحلي والخدمات في ليبيا - شهر فبراير 2017.

22. الحالة الاجتماعية في ليبيا - شهر فبراير 2017.
23. القطاعات الحكومية في ليبيا- شهر فبراير 2017.
24. مجلة السياسات و الإستراتيجيات - العدد الأول.
25. القطاعات الحكومية في ليبيا - شهر مارس 2017.
26. الحالة الليبية - تقرير شهر مارس 2017.
27. خلاصة حلقة نقاشية بعنوان "دور الطاقات المتجددة في حل أزمة الكهرباء في ليبيا".
28. الحالة الاقتصادية في ليبيا - شهر مارس 2017.
29. الحالة الاجتماعية في ليبيا - شهر مارس 2017.
30. سياسات الموارد المائية في ليبيا.
31. الحالة الليبية - تقرير شهر أبريل 2017.
32. الأثر النفسي للحرب على المجتمع الليبي.
33. تقييم أداء قطاع الأوقاف في ليبيا.
34. الحالة الليبية - تقرير شهر أيار 2017.
35. مجلة السياسات و الإستراتيجيات - العدد الثاني.
36. الحالة الليبية - تقرير شهر يونيو 2017.
37. الحالة الاقتصادية في ليبيا - شهر يونيو 2017.
38. القطاعات الحكومية في ليبيا- شهر يونيو 2017.
39. الحكم المحلي والخدمات في ليبيا - شهر يونيو 2017.
40. الحالة الاجتماعية في ليبيا - شهر يونيو 2017.
41. تقييم أداء قطاع الثقافة في ليبيا.
42. خلاصة حلقة نقاشية بعنوان: "العلاقة ما بين المراكز البحثية وصناع القرار في ليبيا".
43. تحليل تقرير هيئة الرقابة الإدارية الليبية لسنة 2016 - الجزء الأول.

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، وتم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015. تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث والدراسات التي تخص قضايا السياسات و الإستراتيجيات الحالية و الناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تركز المنظمة جهدها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية و تعزيز الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة و الحوكمة و التخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميز من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز و نشر المعرفة حول السياسات العامة و الإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات و الدراسات و التقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الآراء و الأفكار و نشر المعرفة.

عنوان المنظمة

النوفليين – طرابلس – ليبيا

هاتف: 00218 21 340 0143

www.loopsresearch.org

inf@loopsresearch.com